

# أوغندا: الزواج المبكر والعنف الجنسي

نواه غوتتشوك

رخيص من العائلات ومن ثم يبيعونها في الأسواق في المدن الأخرى ويجنون أرباحا كبيرة.

وينظر البعض إلى الزواج المبكر على أنه وسيلة للبقاء، وهؤلاء هم العاجزون عن الانتقال من تلك المستويات المعزولة وممن أُجبروا على ممارسة الزراعة للاستهلاك المحلي ووقعوا في شرك الفاقة. وتتمنى بعض الفتيات أن يتمتعن بأمن اقتصادي أكبر في حال تزوجن، وربما يكون ثمن العروس رصيذا ماليا هامة لوالديها. وينظر الكثير من الأهالي إلى الزواج المبكر على أنه أفضل السبل - وفي معظم الأحيان السبيل الوحيد - لحماية فتياتهم من المستويات المرتفعة للعنف الجنسي السائد في مستوطنات اللاجئين في أوغندا. وفي غالب الأحيان يعزوا الموظفون الزواج المبكر للأولوية الثقافية ولكن من

تتزايد الأدلة التي تشير إلى أن الزواج المبكر يعد أحد أشكال العنف الجنسي والجنساني وأن له آثار جسدية واجتماعية واقتصادية ضارة. ويجب على صناع السياسة أن يركزوا على التفاعلات المعقدة بين التعليم والزواج المبكر والعنف الجنسي.

الأساسية ومن ضمنها تكلفة التعليم المدرسي. ويتبنى اللاجئون طريقة حياة مماثلة للحياة الريفية الأوغندية الفقيرة ولكن في ظل اختلافات جوهرية عديدة. وقد أدى حصاد نفس الأرض لعدة سنوات - دون إمكانية تطبيق أسلوب تناوب المحاصيل - إلى تقليص خصوبة الأرض والمحاصيل. وعلاوة على ذلك فإن اللاجئين عاجزون بشكل عام عن طرح منتجاتهم في الأسواق ولذلك فهم يعتمدون على الوسطاء الأوغنديين الذين يبتاعون المنتجات بثمان

تستضيف أوغندا الآن ٢٣٠ ألف لاجئا على الأقل، والسواد الأعظم منهم هم من اللاجئين السودانيين، ولا يُعترف إلا باللاجئين الذين يحيون داخل مستوطنات محددة ولا يتم توفير الحماية والمساعد لسواهم، إلا لحالات استثنائية قليلة جدا. ويحصل اللاجئون على البذور والأدوات وقطع صغيرة من الأرض ليزرعوا فيها طعامهم الذي تتوقع الحكومة وموظفو مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين أنه سوف يكمل أو يحل محل المؤن الغذائية، مع إمكانية بيع أي فائض لكسب المال لتلبية الاحتياجات

## نشرة الهجرة القسرية ٢٧

إن الزواج المبكر في مستوطنات اللاجئين يحدث غالباً نتيجة العلاقات الجنسية قبل الزواج بن صغار السن من الشباب، ويكون أحد الطرفين على الأقل قاصراً، وتعتبر العلاقة الجنسية - بموافقة الطرفين أم بعدم موافقتهم - مع فتاة دون سن ١٨ عاماً عملاً إجرامياً بموجب القانون الأوغندي، بغض النظر عن عمر الذكر المتورط في هذا العمل. إن نظام القضاء الأوغندي مثقل بالأعمال المترابطة لقضايا "هتك العرض" حيث يتم حل معظم القضايا خارج المحكمة من خلال تسديد مبالغ مالية لعائلة الفتاة، وربما يقضي الفتيان الذين ترفض عائلاتهم دفع المال أو تعجز عن ذلك فترات طويلة في السجن. وعادة يتم الكشف عن حالات "هتك العرض" عندما تصبح الفتيات حوامل وتكون



عائلة لاجئة سودانية تعيش في كوخ تقليدي في مخيم رينو في أوغندا

الاستجابة المألوفة على ذلك إما بزواج مدبر على عجل وإما دفع مبلغاً من المال مقابل "سلب شرف" الفتاة والقضاء على احتمالات زواجها. وبينما يتعرض الفتيان الذين يعجزون عن دفع المهر أو المال المقرر أو يمتنعون عن دفعه للنبذ أو الاعتداء أو حتى القتل، فهم في معظم الأحيان لا يرون أي بديل سوى مغادرة المستوطنة. ورغم أن الآباء يعودون بفتياتهم إلى البيت في معظم الأحيان عندما يرحل الفتيان، إلا أن بعض الفتيات يمتنعن عن أنسابهن الذين يسيئون معاملتهن في معظم الأحيان أو يلقون بالوم عليهن لأن أبنائهم سجنوا أو هربوا. وحتى الفتيات اللاتي يعدن إلى آباءهن ينظر إليهن بنظرة احتقار ويتعرضن لإساءة المعاملة.

وتلعب المشروبات الكحولية دوراً رئيسياً في تفاقم العنف الأسري والعنف الجنسي حيث أن الأموال التي تنفق على تناول المشروبات تؤدي إلى نقص الأموال التي تدفع كرسوم للمدرسة، مما يؤدي بالآباء في معظم الأحيان إلى السعي وراء ثمن العروس من خلال الزواج المبكر وذلك إما لتسديد نفقات الأسرة، ورسوم المدرسة للأطفال الذكور، وإما لشراء المزيد من المشروبات الكحوليات. وعلاوة على ذلك فإن السكر المزمن له صلة مباشرة بالمستويات المرتفعة للعنف الجنسي ومن ضمنه سفاح المحارم والاعتصاب.

## الخلاصة والتوصيات

تعمل المنظمات غير الحكومية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على زيادة وعي المجتمعات حول هذه القضايا، ولكن في ظل غياب البدائل الاقتصادية والأمن البدني الحقيقي سيستمر الآلاف من الشباب اللاجئين في أوغندا في أن يكونوا عرضة للزواج المبكر والعنف الجنسي المصاحب له. ولمعالجة هذه المشاكل

والجيران أن سنوات قليلة من التعليم الابتدائي يعد كافياً للفتيات ويسخرون من الفتيات اللاتي يسعين للاستمرار في التعليم حتى المدرسة الثانوية ويترشون بهن. وفي المدارس تبلغ الفتيات عن التحرشات الجنسية من الطلبة الآخرين والمدرسين والرجال الذين يحيون بالقرب من المدارس وحتى من الرجال الذين يحضرون إلى الساحات المدرسية خصيصاً للبحث عن الفتيات البائعات. ومن الشائع أن ترى أطفالاً من مختلف الأعمار يدرسون في نفس الفصل الدراسي، وربما ينتهي الأمر بفتيات الاثني عشر ربيعاً أنفسهن بمشاركة مقاعد الدراسة مع فتيان يبلغون ١٧-١٩ عاماً.

وزادت الاقتطاعات المؤخرة للتمويل الدولي للتعليم، وخاصة التعليم الثانوي، الأمور سوءاً حيث عادت الكثير من الفتيات اللاتي حصلن في السابق على منح دراسية إلى ديارهن حيث يُبلغن عن تحرشات من قبل جيرانهن وضغوط من أصدقاء العائلة الراغبين في الزواج منهن. والفتيات في مستوطنات اللاجئين اللاتي أُجبرن على الانسحاب من المدارس لأسباب مالية غالباً يكون لديهن طموح محدود أو ينعمن هذا الطموح الفوري في العودة إلى المدارس. واعتقد معظم الآباء الذين حاورناهم أنه يجب على الفتيات الزواج بمجرد التوقف عن الدراسة بغض النظر عن أعمارهن، وفي معظم الأحيان يكون تزويج فتياتهم أسهل من محاولتهم لجمع المال من لساد الرسوم المدرسية. وعلاوة على ذلك فإن الرغبة في تحقيق الاستقرار المادي والحماية البدنية تدفع الكثير من الفتيات إلى السعي للزواج عاجلاً بعد ترك المدرسة. ومجرد أن تتزوج الفتيات فإن قلة قليلة منهن تعود إلى المدرسة حتى إذا كان ذلك ممكناً اقتصادياً. وتقع الفتيات اللاتي يتزوجن قبل عمر ١٨ عاماً في شرك العلاقات المؤذية جسدياً أو الإهمال أو يهجرهن أزواجهن.

الحوارات التي تدور مع اللاجئين فمن الواضح أن الحوافز تجاه الأمن الاقتصادي والبدني، المتصلة في معظم الأحيان بالحاجة الأساسية للبقاء، هي عوامل أكثر أهمية.

ويفسر آباء آخرون أن الزواج المبكر قبل أن يتشردوا كان له علاقة بمستويات الدخل، حيث يتزوج الأشخاص ذوي السعة لاحقاً وليس مبكراً. ولكن الزواج المبكر في أوغندا يتم تربيته عادة كاستجابة سريعة للعلاقات الجنسية. وينتهي المطاف بالكثير من الفتيات بالزواج في عمر يصغر كثيراً عن العمر الذي جرت العادة أن يتم الزواج فيه. كما يتكرر هذا في ظل امتداد زمن النزوح، وخاصة بين أهالي جنوب السودان، مع الجيل الجديد.

وفي غالب الأحيان يمنع الفقر المدقع والتحرش ومخاطر العنف الجنسي الفتيات من الذهاب إلى المدارس مما يجعلهن مستضعفات بشكل متزايد أمام العنف الجنسي والجنساني في منازلهن وحقولهن وما حولها. وفي ظل عدم وجود فرص اقتصادية أخرى وعدم وجود وسائل ناجعة لحماية الفتيات من الاعتداء والاعتصاب، فإن الآباء والشابات أنفسهم لا يرون في معظم الأحيان أي بديل عن الزواج المبكر، ولكن هذا الأمر ذاته يمكن أن يكون أحد أشكال العنف، ويؤدي إلى الاعتلال الصحي من الحمل المبكر للأجنة والفقر المستمر التي يتفاقم بالحرمان من الفرص التعليمية.

ويتغلغل عدم التوازن في مدارس اللاجئين في أوغندا، وكلما ازداد مستوى المدرسة، ازدادت التفرقة، وتواجه الفتيات الكثير من العقبات أثناء الالتحاق بالمدرسة وتحصيل العلم، وهذه العقبات تتمثل في العمل المنزلي المقسم على أساس النوع، والفكرة الشائعة بأن إرسال الفتيات إلى المدارس لن يحقق نفعاً للعائلة، والإغراءات والتحرشات الجنسية التي تواجهها الفتيات في المنازل وفي المجتمع وحتى في المدارس. ودائماً ما يعتقد أفراد العائلة

- يجب أن يعمل المجتمع الدولي والحكومة المضيفة ومجتمعات اللاجئين معا من أجل:
  - الاعتراف بأن الزواج المبكر هو سبب ونتيجة للخيارات القليلة لكسب الرزق
  - إصلاح قوانين هتك العرض الأوغندية للتخفيف من تصنيف العلاقات الجنسية برضاء الطرفين بين القاصرين كعمل إجرامي
  - توفير البدائل للزواج كإستراتيجية للبقاء
  - القضاء على العداوة التي تواجهها الفتيات في معظم الأحيان عندما يحاولن السعي حتى لتحصيل التعليم الابتدائي
  - عدم التسامح إطلاقا مع التحرش الجنسي من قبل الطلاب والمدرسين والإداريين في المدارس
  - تدريب كبار المدرسين والمدرسات لتقديم التعليم والإرشاد الجنسي للطلاب والآباء
  - تشجيع الفتيات على العودة إلى المدارس بمجرد الإنجاب
  - إعادة التفكير في السياسات الحالية التي تجبر الفتيات الحوامل على ترك المدارس ولكن تسمح للفتيان المسؤولين باستكمال تعليمهم دون عقاب
  - تنفيذ قيود يتم تطويرها محليا على ساعات السماح ببيع واستهلاك المشروبات الكحولية
  - توفير برامج العنف الجنسي والعنف الجنساني التي تستهدف احتياجات وتجارب الأولاد تحديدا.
- إذا تم العمل على بضع من هذه التوصيات سيكون هناك تناقص ملحوظ في مستويات العنف والاستغلال وسيتمكن عدد أكثر من الشباب اللاجئين من الفرار من دائرة الفاقة والعنف التي تحرمهم من تمتعهم الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم.
- يعمل نواه غوتتشوك زميل بحوث ودعوة في مشروع قانون اللاجئين في كامبالا في أوغندا ([www.refugeelawproject.org](http://www.refugeelawproject.org))، البريد الإلكتروني: [ngottschalk@refugeelawproject.org](mailto:ngottschalk@refugeelawproject.org)
- إن الآراء المطروحة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة آراء مشروع قانون اللاجئين.